الراجحي المالية
Al Rajhi Capital

إدارة البحوث
فريق أبحاث الراجحي
Tel. +966 1 211 9370, devassyp@alrajhi-capital.com

الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية

ظلت المؤشرات الاقتصادية الحقيقية للاقتصاد العالمي متباينة بدرجة كبيرة خلال الشهر الماضي. وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن نمو ضعيف في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للربع الرابع 2014 مقارنة بالربع السابق، بينما انخفض التضخم بسبب تراجع أسعار النفط الخام. وفي منطقة اليورو، كانت بيانات مؤشر مديري المشتريات الصناعي ايجابية بصورة مستمرة خلال الشهرين الماضيين وكانت اسبانيا في صدارة هذه الدول، بينما دخلت فرنسا في مزيد من الركود. علاوة على ذلك، فقد أشارت بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الى أن القارة الأوروبية تتجه نحو الانكماش. وتمثل اليونان المشكلة الرئيسية العالقة لمنطقة اليورو حيث استطاع حزب سيريزا المعارض للإجراءات التقشفية تكوين حكومة ائتلافية. وفي الاقتصاديات الناشئة، أشارت المؤشرات الاقتصادية الحقيقية إلى أن الاقتصاد الصيني يعاني من بعض المشاكل إذ أظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات للنشاطات الصناعية إلى مزيد من الانخفاض، بينما أعلنت الهند عن أرقام أضعف بدرجة طفيفة في أرقام مؤشري مديري المشتريات وأسعار المستهلكين. وقد ابتدرت كل من الصين والهند خطوات لزيادة السيولة في السوق عن طريق خفض نسبة الاحتياطي المطلوبة وسعر اعادة الشراء. من جانب آخر، فقد كان كل من بنك الاحتياطي الفدرالي وبنك اليابان وبنك انجلترا محايدا في سياساته النقدية بينما سيبدأ البنك المركزي الأوروبي برنامجه للتيسير الكمي بمبلغ تريليون يورو ابتداء من شهر مارس. وعلى صعيد السلع، فقد انتعشت أسعار النفط الخام في نهاية شهر يناير 2015. وقد حقق معدني الذهب والفضة، على حد سواء، بعض المكاسب على اثر المخاوف من حدوث انكماش اقتصادي. وظل الدولار الأمريكي قويا مقابل معظم العملات الرئيسية.

الاقتصاد العالمي

البيانات الاقتصادية العالمية:

- نما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (تقديرات مسبقة) للاقتصاد الأمريكي، بنسبة 2.6% على أساس سنوي في الربع الرابع 2014 مقابل نموه بنسبة 5.0% في الربع السابق. وسجل مؤشر أي اس ام الأمريكي للنشاطات الصناعية مزيدا من الانخفاض ليصل إلى 53.5 نقطة في يناير 2015، وأدى بذلك إلى زيادة المخاوف حول قوة الاقتصاد. وقد انخفض مؤشر أسعار المستهلكين بصورة حادة إلى 0.8% على أساس سنوي في ديسمبر 2014 (1.3% في نوفمبر 2014).
- بلغ مؤشر بي ام أي المركب لمنطقة اليورو (لشهر يناير) 52.6 نقطة وهي أعلى قراءة له منذ أغسطس 2014. ومن بين دول المنطقة كانت اسبانيا هي الأفضل أداء (سجل مؤشر بي ام أي الصناعي 54.7)، بينما دخلت فرنسا (بي ام أي الصناعي 49.2) في مزيد من الركود. وقد سجل معدل التضخم في المنطقة مزيدا من الانخفاض ليصل إلى -0.6% على أساس سنوي في يناير 2015.
- في المملكة المتحدة، نما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (تقديرات أولية) بنسبة 2.7% على أساس سنوي في الربع الرابع 2014، مقابل نموه بنسبة 2.6% في الربع الثالث 2014. أما معدل التضخم، فقد انخفض الى النصف ليصل الى0.5% في ديسمبر 2014.
- في اليابان، ظلت المؤشرات الاقتصادية الحقيقية بدون تغيير لدرجة كبيرة، مقارنة بالشهر السابق إذ بلغ مؤشر أسعار المستهلكين 2.5% لشهر ديسمبر 2014 بينما بلغ مؤشر بي ام أي لنشاطات التصنيع 52.2 نقطة لشهر يناير 2015.
- تراجع قطاع التصنيع الصيني للشهر الثاني على التوالي، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات 49.7 نقطة في شهر يناير 2015. وعلى صعيد التضخم، لامس مؤشر أسعار المستهلكين أدنى مستوى له منذ خمس سنوات ليبلغ 0.8% في شهر يناير 2015 (1.5% في ديسمبر 2014).
- في الهند، بلغ مؤشر أسعار المستهلكين 5.1% بينما بلغ مؤشر بي ام أي لنشاطات التصنيع 52.9 لشهر يناير 2015.
- في روسيا، كان مؤشر بي ام أي دون 50 نقطة للمرة الثالثة عشرة خلال 19 شهرا. علاوة على ذلك، فقد خفضت وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني، التصنيف الائتماني لروسيا الى BB+، فئة غير آمن، على أساس النظرة الاقتصادية المستقبلية المتدهورة للبلاد.

السياسة النقدية: ظلت معظم البنوك المركزية في العالم حذرة، ويعزى ذلك أساسا إلى أرقام التضخم المنخفضة. وقد أبقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان على سياساتها النقدية بدون تغيير، بينما خفضت كل من الهند والصين سعر اتفاقية إعادة الشراء ومعدل متطلبات الاحتياطي بمقدار 25 و 50 نقطة أساس لكل منهما من أجل دعم النمو. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يستهل البنك المركزي الأوروبي برنامجه للتيسير الكمي (بأكثر من تريليون يورو) ابتداء من شهر مارس من هذا العام ويستمر حتى سبتمبر 2016، وذلك لحماية هذه الاقتصاديات من الانكماش الاقتصادي. علاوة على ذلك، فقد قام البنك المركزي الروسي بخفض أسعار فائدته بمقدار 200 نقطة أساس للحيلولة دون حدوث تباطؤ في الاقتصاد.

الأسواق: في أسواق السلع، سجلت أسعار النفط الخام ارتفاعا (-0.2% على أساس الشهر مقارنة بالشهر السابق)، بينما ظل الغاز الطبيعي (-10.3% على أساس الشهر مقارنة بالشهر السابق) تحت ضغوط. وقد ارتفعت أسعار كل من الذهب (+8.6% على أساس شهري) والفضة (+10.0% على أساس شهري) في شهر يناير. وفي سوق تبادل العملات الأجنبية، ظل الدولار الأمريكي قويا مقابل العملات الأخرى الرئيسية. وبالإضافة الى ذلك، فقد قفز الفرنك الفرنسي بنسبة تراوحت بين 10-15% مقابل جميع العملات الرئيسية نظرا لإيقاف البنك المركزي السويسري ارتباطه باليورو في 15 يناير. هذا، وقد هبط مؤشر ام اس سي أي للاسهم العالمية بنسبة (0.9% على اساس شهري) في يناير 2015.

إخلاء من المسؤولية **فضلا راجع وثيقة الإخلاء من المسؤولية في نهاية التقرير**

إخلاء من المسئولية

أعدت وثيقة البحث هذه من قبل شركة الراجحي المالية "الراجحي المالية" ، الرياض ، المملكة العربية السعودية للاستخدام العام من عملاء شركة الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الإفصاح عنها ، كليا أو جزئيا ، أو بأي شكل أو طريقة ، دون موافقة كتابية صريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلام هذه الوثيقة والإطلاع عليها يعتبر بمثابة موافقة من جانبكم على عدم إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو الإفصاح للآخرين عما تتضمنه من محتويات وآراء ، واستنتاجات أو معلومات قبل نشر تلك المعلومات للعموم من جانب شركة الراجحي المالية. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر عامة مختلفة يعتقد أنها معلومات موثوقة لكننا لا نضمن دقتها. وشركة الراجحي المالية لا تقدم أية إقرارات أو ضمانات (صريحة أو ضمنية) بشأن البيانات والمعلومات المقدمة كما أنها لا تقر بأن المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة هي معلومات كاملة أو خالية من أي خطأ أو غير مضللة أو أنها تصلح لأي غرض محدد. فوثيقة البحث هذه إنما تقدم معلومات عامة فقط. كما أنه لا المعلومات ولا أي رأي وارد في هذه الوثيقة يشكل عرضا أو دعوة لتقديم عرض لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو غيرها من المنتجات الاستثمارية ذات الصلة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس الغرض من هذه الوثيقة تقديم مشورة شخصية في مجال الاستثمار كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات المحددة لأي شخص معين قد يستلم هذه الوثيقة.

ينبغي للمستثمرين السعي للحصول على المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بشأن مدى ملائمة الاستثمار في أي أوراق مالية ، أو استثمار آخر أو أية استراتيجيات استثمار جرت مناقشتها أو التوصية بها في هذه الوثيقة ، وينبغي للمستثمرين تفهم أن البيانات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية الوارد في هذه الوثيقة قد لا تتحقق. كذلك ينبغي للمستثمرين ملاحظة أن الدخل من أوراق مالية من هذا النوع أو غيرها من الاستثمارات ، إن وجد ، قد يتعرض للتقلبات وبأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات يكون عرضة للارتفاع أو الانخفاض. كما أن التقلبات في أسعار الصرف قد يكون لها آثار سلبية على قيمة أو ثمن ، أو الدخل المتأتي من استثمارات معينة. وبناء عليه، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على عائد يكون أقل من مبلغ رأسمالهم المستثمر أساسا. ويجوز أن يكون لشركة الراجحي المالية أو المسئولين فيها أو واحد أو أكثر من الشركات الفرعية التابعة لها (بما في ذلك محللي البحوث) مصلحة مالية في الأوراق المالية للجهة أو الجهات المصدرة لتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات ذات العلاقة ، بما في ذلك المراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية ، وخيارات شراء الأسهم أو العقود الأجلة أو الخيارات الأخرى أو المشتقات ، أو غيرها من الأدوات المالية. كما يجوز لشركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها أن تقوم من وقت لآخر بأداء الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الخدمات أو السعي لتأمين الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الأعمال من أي شركة من الشركات المذكورة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. وشركة الراجحي المالية ، بما في ذلك الشركات التابعة لها وموظفيها ، لا تكون مسئولة عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو أي خسارة أو أضرار أخرى قد تنشأ ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، من أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث.

تخضع هذه الوثيقة من وثائق البحث وأية توصيات واردة فيها للتغيير دون إشعار مسبق. وشركة الراجحي المالية لا تتحمل أي مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. ولا يجوز تغيير أو استنساخ أو إرسال أو توزيع هذه الوثيقة من وثائق البحث كليا أو جزئيا بأي شكل أو بأي وسيلة. كما يراعى أن هذه الوثيقة من وثائق البحث ليست موجهة إلى أو معدة للتوزيع أو لاستخدامها من قبل أي شخص أو كيان سواء كان مواطنا أو مقيما في أي مكان أو دولة أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى ، حيثما يكون مثل هذا التوزيع أو النشر أو توافر أو استخدام هذه الوثيقة مخالفا للقانون أو يتطلب من شركة الراجحي المالية أو أي من فروعها القيام بأي تسجيل أو استيفاء أي شرط من شروط الترخيص ضمن ذلك البلد أو تلك الولاية القضائية.

للاتصال

بريتيش ديفاسي، سي اف ايه
مدير إدارة البحوث
هاتـف: 9370 211 1 966+
devassyp@alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية
إدارة البحوث
طريق الملك فهد، المكتب الرئيسي
ص ب 5561 الرياض 11432
المملكة العربية السعودية
بريد الكتروني:
research@alrajhi-capital.com
www.alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية تعمل بموجب ترخيص هيئة السوق المالية السعودية رقم 07068/37